الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا

Security Challenges of Illegal Immigration in the Mediterranean Region: Algeria as a Model.

الدكتور غربي محمد
أستاذ محاضر «أ» كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –

ملخص

تعتبر الهجرة من أهم الحركات والظواهر الاجتماعية التي عنيت بالدراسة والبحث نظرا لما لها من أهمية في تحديد طبيعة تكوين الأجناس البشرية، غير أن الهجرة في العصر الحديث خضعت لتنظيم قانوني يؤطر انتقال البشر من بلد إلى آخر وكل ما وقع خارج نطاق ذلك يدخل تحت طائلة الهجرة السرية غير الشرعية أو غير النظامية كما يطلق عليها من قبل مختلف الباحثين والمختصين. وهي ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول المتقدمة منها والمتخلفة، وقد أثرت بطريقة مباشرة على الأمن والاستقرار وأصبحت تهدد البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، مما أوجت العمل على الحد منها ومعالجتها وفق منظور دولي قائم على تفكيكها وتجفيف منابع دعمها وبالتالي تقديم الوصفة الملائمة للقضاء عليها. ومن خلال هذه المقالة نحاول الكشف عن هذه الظاهرة وتبيان مدى خطورتها وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

الكلمات الدالة: التحديات الأمنية، الهجرة غير الشرعية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، تحدياتها على دول شمال إفريقيا

Abstract

Illegal or irregular immigration is a phenomenon that has increasingly attracted attention of many researches worldwide. This phenomenon is indeed present in all countries being developed or under development and is continuously threatening the political, social as well as economic bases of all countries. In this paper we will try to shed light on illegal immigration as a dangerous issue faced by different countries with focus on its bad impact.

Key words: Security Challenges- Illegal Immigration- Mediterranean region-Algeria.

مقـــدمة

الهجرة هي حركة الانتقال يقوم بها الإنسان من مكان إلى آخر من أجل البحث عن حال أفضل اجتماعيا واقتصاديا أو دينيا أو سياسيا، وبالنسبة للهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي نتناولها في هذه الورقة فإن أنواعها وأهدافها تظل تخضع لعدة اعتبارات سياسية وأخرى اقتصادية تخص هذا الطرف أو طرف أخر. فالهجرة في السابق لم تكن تظهر بشكل جلي، ذلك بسبب عدم وضوحها وأيضا عدم وجود الدول القومية ذات السيادة التي تقوم بحماية حدودها ومصالحها وفق استراتيجيات محددة. ومع بروز المصالح السياسية والاقتصادية وتنازعها أدى

إلي تجذر هذه الفكرة، فقد اتسمت الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بوجود موجات متتالية من دول الجنوب إلى دول الشمال المتقدمة والتي تتميز بالحاجة الملحة لليد العاملة بفعل الحركية الاقتصادية ونسبت النمو المتزايدة.

تعتبر الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية كما تسمى أو يطلق عليها من قبل مختلف الباحثين والمختصين، ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول المتقدمة منها كالولايات المتحدة والدول الأوروبية أو في الدول المتخلفة، كدول أميركا اللاتينية إذ تعد بعض الدول مثل الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك الوجهة المفضلة للمهاجرين من مختلف الدول المجاورة لها، أما في أفريقيا فلم تشكل حدود الدول فاصلا يحول دون تدفق المهاجرين غير الشرعيين من بعض الدول التي تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى دول أخرى أكثر استقرار خاصة نحو دول شمال إفريقيا ومنها إلى أوربا.

وعليه أصبح لهذه الظاهرة أهمية بالغة في منطقة البحر الأبيض المتوسط نظرا لما خصت به من متابعة حثيثة من قبل الدول والحكومات، كما أنها تشكل محور العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ومنه يمكن تسليط الضوء في هذه الورقة على الإشكال التالي قصد معالجته وهو ماذا نقصد بالهجرة السرية ؟ وما هي مظاهرها ؟ وكيف تشكل تحديا امنيا على الدول ؟ وكيف يمكن مواجهتها ؟

1 ـ ماهية الهجرة غير الشرعية ومظاهرها

أ ـ ماهية الهجرة غير الشرعية: تختلف تعاريف الهجرة وتتعدد بالنظر لتعقد وتشابك مظاهرها ومعاييرها، فبالرجوع إلي الجانب الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة ويكبيديا بأنها: أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أو اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا، أما في الموسوعة السياسية فهي كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة ويرى الباحث» تريبالا»[1] أن للهجرة مفهومان احدهما عام يعني الحركة أو الفعل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم ويعرف المهاجر بأنه ذلك الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأم ليقيم في دولة أخرى ويندمج في مجتمعها، والعامل الأجنبي هو الشخص الذي يسافر من بلده إلى بلد آخر قصد العمل، أما من الجانب القانوني، فالمهاجر هو الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها، وبالتالي يمكن تعريف الهجرة بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة باختلاف دوافع الهجرة، وهناك أنواع حديثة للهجرة كالهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية وهي التي سيدور حولها الحديث.

إن تعدد مدلولات الهجرة بين الهجرة السرية و هجرة غير شرعية وهجرة غير قانونية، في مجملها تدل على انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وبمعنى آخر هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة ذات أبعاد عالمية حيث توضع في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة.

بينما يستخدم في الجزائر مصطلح مرادف للهجرة السرية وهو الحرقة ويقصد به قطع كافة الروابط التي تشد الفرد لبلده وأهله، على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال[2]، ومن خلال الفعل حرق يتضح جليا أنه يستمد دلالته من النار وتأويلاتها المجازية من السرعة والهلاك فالغرق لا يتطلب وقتا كثيرا حيث يتجه الفرد نحو الموت وبسرعة، فهذه اللفظة ذات كثافة انفعالية والتي تدل على الانتحار الذاتي والمهاجرون السريون لا يعيرون للحواجز الجمركية وللحدود أية أهمية، بل منهم من يحرق كل الأوراق الشخصية من أجل أتلاف كل الأدلة على هويته حتى لا يتم التعرف إليه وتستخدم في هذه المغامرة الخطيرة وسائل كالقوارب أو المراكب الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ترى مفوضية الاتحاد الأوربي، أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوربي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار[3]، وهنالك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة، لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي ولا يحصلون على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد، ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون المهاجر السري والذي يعرف بأنه ينتمي واقعيا إلى واحد من الأنواع المعروفة للهجرة (مهاجر اقتصادي، لاجئ، أو حتى سائح) [4]، لكنه لا يلتزم بشروط الدولة المتواجد بها.

ب ـ مظاهر وتقديرات ودوافع الهجرة غير الشرعية: لا يمكن إعطاء أو وضع إحصاء دقيق لأعداد المهاجرين وهذا بفعل تضارب الأرقام المقدمة من قبل مختلف الجهات المهتمة بالظاهرة، فقد قدرتها منظمة العمل الدولية مابين10 % و15 % من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، أما منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الإتحاد الأوروبي يصل نحو 1.5 مليون فرد، وفي أوروبا على سبيل المثال فإن الشرطة الأوروبية تقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الإتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر ويعتقد أن هذا النوع من الهجرة ليس بالحدث الجديد، فقد ظهر في أوروبا منذ فترة الستينيات وكان أصل هؤلاء المهاجرين من اسبانيا والبرتغال والمغرب العربي، وقد اتخذت دول الإتحاد الأوروبي عدة إجراءات قانونية من أجل وضع حد للهجرة غير الشرعية ونتج عن

هذه الإجراءات القانونية آثار عكسية، حيث انتشرت الظاهرة وأصبحت دول الاتحاد قبلة لمرشحي الهجرة غير الشرعية من مختلف بقاع العالم مثل دول أمريكا الوسطى والجنوبية ودول آسيا والدول الإفريقية، وقدر عدد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعية بحوالي 40 دولة وقد بدا جليا أنه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، استفحلت الظاهرة وظهرت طرق وأساليب جديدة لتطبيقها [5].

تعتمد ظاهرة الهجرة غير الشرعية على شبكات سرية وهي عبارة عن جمعية مهيكلة لعصابة أفراد، هيكلة محكمة تكون متدرجة وأحيانا مقطوعة في ما بينها، تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج وتوجيه مهاجر أو عدة مهاجرين سريين من بلد إلى آخر، غالبا ما تكون مقابل مبالغ مالية وأحيانا مقابل قيم أخرى تقوم هذه الشبكات على تهريب البشر عن طريق تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة موطنا له ليصبح من المقيمين الدائمين فيها، من اجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى.

تطورت وتشعبت حركة التهريب البشري بصورة مستمرة في الدول الفقيرة، وتطور هذا النشاط خلال السنوات التي شهدت تزايد مذهلا في عدد الأشخاص الذين يبحثون عن فرص للعمل، وحاولوا عبور البحر المتوسط بوسائل نقل غير مأمونة، وغالبا ما كانت هذه المحاولات محفوفة بالمخاطر، وتقوم بالتهريب البشري عصابات دولية منظمة تظم أشخاصا من ذوي الخبرة والتجربة، سبق لهم أن عملوا في مجال تهريب البشر ضمن شبكات منظمة أخرى.

سجلت نهاية القرن العشرين موجات هامة من اللاجئين[6] سواء فرديا أو جماعيا بسبب الحروب والنزاعات الدولية التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث كان عدم الاستقرار الناتج عن الحروب الأهلية والنزاعات الدولية، وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعتبر أهم الأسباب التي أدت لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي، وتعد منطقة جنوب المتوسط أي الساحل الشمالي من القارة الإفريقية من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة.

تستخدم أيضا الهجرة السرية كوسائل ضغط سياسي من طرف الدول المصدرة لها على الدول المستقبلة، مثل ما هو حادث مع المغرب واسبانيا أو ليبيا مع ايطاليا من اجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، وبالتالي هي ورقة ضغط ومساومة. وعلى الصعيد الداخلي نجد أن الأنظمة السياسية زادت من تفاقم الظاهرة وذلك لعدم قدرتها على تقديم برامج تتحقق فيها آمال الشباب.

ويضاف إلي ذلك سببا آخر ذو طابع قانوني أكثر منه سياسي أو امني، حيث أن الإجراءات القانونية التي اعتمدتها خاصة المجموعة الأوروبية اتجاه الدول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ساهمت كثيرا في تنامي هذه الظاهرة بشكل كبير في غلق القنوات القانونية والتي يستفيد منها المواطن من دولة الضفة الجنوبية للبحر المتوسط لكي يهاجر أو يسافر إلى الاتحاد الأوروبي، لكن من جهة أخرى توجه دول الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية خاصة ما تعلق باليد العاملة، حيث فتحت الأسواق أمام العمالة الموجودة في أوروبا الشرقية على حساب دول الضفة الجنوبية للمتوسط، أو تشديد الرقابة على دخولهم واشتراط المؤهلات العلمية، وهذا يقلل من فرص انتقال الأشخاص ذوي المؤهلات العادية والبسيطة [7].

ويمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين المتدفقين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية عبر اسبانيا، هناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق سنويا، وقد سجل بين سنتي 1997 و2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق وتعتبر الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشار ملفتا لتفاقم الظاهرة.

إضافة إلى الحروب والمنازعات والأزمات السياسية وغياب الحكم الراشد، حيث أن الكثير من الدول المصدرة للهجرة هي دول تعاني من أزمات سياسية وصراعات طائفية، تفتقد إلى العقلانية والشفافية في تسيير الموارد المالية، الاقتصادية والبشرية، وعليه ينتج عن ذلك الكثير من مشاكل الفقر وغيرها، وأن الدول المصدرة للهجرة هي أنظمة شمولية أو تسلطية أو عسكرية تسعى إلى الحفاظ على النظام وحسب[8]، كما أن هجرة الأفغان من بلدهم إلى دولة باكستان المجاورة في الثمانينيات، والهجرة الاضطرارية للفلسطينيين إلى دول عربية مختلفة بعد سنة 1948 هما مثلان على هذه الحالات، ونجد أنه في الحالتين السابقتين لعب تدفق اللاجئين دورا حاسما في دفع الحكومات المتلقية إلى محاولة إجراء تعديلات سياسية في الدولة المرسلة من خلال استغلال اللاجئين في القضايا السياسية.

لقد شكلت جاليات المهاجرين أو جاليات الأقليات الاثنية التي تتشكل جراء هجرة اليد العاملة أو تدفق اللاجئين عبئا على الدول المستقبلة كما أنها يمكن أن تلعب دورا سياسيا مستقلا هاما في السياسة الدولية، كما شكل استمرار انخراطها السياسي في الدول التي لم تعد تعيش فيها والتي لا تخضع لقوانينها يشكل تحديا خطيرا لسياسة هذه الدولة، ونفس الشيء فإنها تتحدى قدرة الدولة المضيفة لهاعلى ممارسة سيطرة مستقلة تجاه سياستها الخارجية والداخلية [9].

وما يمكن قوله أن الهجرة غير مصرح بها في أوروبا كانت عنصرا إضافيا لفت الانتباه إلى الهجرة على الرغم من أن توقيفها لم يكن سهلا بحكم طبيعتها، وقد أوضح هذا التطور عجز الدولة عن التنفيذ التام لأي سياسة تتعلق بالهجرة أو من أجل السيطرة على حدودها، ومع هذا فان المشكلة معترف بها منذ وقت طويل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن ما يقرب من ربع مليون من مواطني أمريكا الجنوبية يجتازون الحدود المكسيكية الأمريكية كل سنة بطريقة غير شرعية ، فإنها لم تكن واسعة الانتشار بهذا القدر في أوروبا، ومع انفتاح

الكتلة الشرقية والحرب في يوغسلافيا السابقة ومع استمرار تشديد القيود على الهجرة إلى أوروبا ازدادت الهجرة غير الشرعية لا سيما إلى دول جنوب أوروبا[10].

ـ كيفية القيام بالهجرة غير الشرعية: تقوم مجموعة من الأشخاص يتراوح عددهم بين 05 و10 أفراد بتوفير مبلغ مالي لشراء قارب وقد يصل المبلغ إلي حدود 80000دج للفرد الواحد ، مع ضرورة توفير بوصلة الملاحة وجهاز GPSلتحديد نقاط النزول والتفريغ من المركب وعلي سبيل المثال، فقد ضبطت أجهزة الأمن الاسبانية والايطالية هذه الأجهزة مضبوطة علي منطقتي Gabo de gâta Almeria et cap rosa Sardaigne الأولى بمسافة 94 كلم عن عين تموشنت والثانية بمسافة 130كلم عن عنابة.

يستغرق المهاجر غير الشرعي مابين 6 الي 10ساعات للوصول إلي إسبانيا ومن 12 إلى 15 ساعة للوصول إلى ايطاليا، وبالنسبة للمهاجر غير الشرعي قد يتجاوز سنه مابين 19 إلى 40 سنة ، ولكن نجد من بينهم النساء والشباب مابين 16 و18 سنة ، منهم الجامعيين والموظفين يأتون من كل مناطق الوطن كما يمكن أن نجد بينهم أجانب.

لقد أصبح موضوع الهجرة يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول مثل العلاقات بين الشمال والجنوب المتوسط ، فقد أدت التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية الأكثر نموا.

إذ تؤكد مختلف الأدبيات الاقتصادية على دور الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الإفراد كمكسب للهجرة الخارجية، وقد ساهم التباين المستمر والمتباين بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي، التي تتحكم في إيجاد فرص العمل في ارتفاع مستوى البطالة بكل أنواعها الظرفية والهيكلية والتقنية، وينذر هذا بحدوث أزمات اقتصادية مستقبلا، مما يزيد حجم التدفقات السكانية المهاجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية دون التغاضي عن البعد السياسي والأمني، الذي شهد تأججا داخل دول الجنوب ناهيك عن الوضع الاجتماعي الذي عرف خللا في أبنيته المجتمعية،

وفي إطار هذه الورقة البحثية لمست أن الهجرة السرية والتي كانت وليدة الإجراءات الصارمة التي انتهجتها الدول الأوروبية مابعد1995، للحد من ظاهرة الهجرة ونأخذ الجزائر كحالة بحكم أنها كانت تعاني مشاكل عدة كأزمة الغذاء والبطالة والأمن والاستقرار والتي تعد إحدى البؤر الرئيسية في تفعيل ظاهرة الهجرة السرية، إضافة إلى تأثير الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها الجزائر اثر انهيار أسعار النفط عام 1986، كل هذه العوامل وعوامل أخرى ساهمت في دفع ظاهرة الهجرة السرية ونظرا لما تشكله هذه الظاهرة على الأمن والاستقرار سواء على الدولة المستقبلة أو على الدولة المصدرة، والذي استدعى اخذ مجموعة من التدابير والآليات في سبيل التقليل من حدة الظاهرة[11]، وكان ذلك على المستويين الداخلي والخارجي من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات، التي تنص على تقنيات التعامل في مجال الحد من الظاهرة.

2 ـ تحاديتها الأمنية على دول البحر الأبيض المتوسط:حالة الجزائر

إن الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية، خصوصا وان قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا خاصة منها الجزائر.

ويعتبر الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر الدافع الأهم للتفكير في مختلف السلوكيات السلبية وعلى رأسها الهجرة السرية، هذا إلي جانب عوامل أخري عديدة ومن المعلوم أن الجزائر تتربع علي شريط حدودي بطول 6000 كلم مع 07 دول، وعلي طول ساحل يبلغ1200 كلم ، مما يجعل الجزائر محور هام ومنشط للإعمال الإجرامية العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات التزوير والهجرة السرية أبرزها.

فتنامي ظاهرة الهجرة السرية وعلاقتها بمختلف الإعمال الإجرامية مثل: النصب والاحتيال والسرقة وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق والأموال .....الخ، ليشكل خطرا حقيقيا علي النظام والأمن العموميان، وقد تبين من خلال توقيف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر أن معظم الأفارقة تم تهجيرهم بعد دفع مبالغ مالية للأشخاص المتكفلين بنقلهم بطريقة غير شرعية[12].

إن اختيار الجزائر من طرف المهاجرين غير الشرعيين كان بسبب عوامل جغرافية وقربها من الساحل الإفريقي والساحل الأوروبي باعتبارها بوابة العبور والهجرة إلي الضفة الأخرى.

إن اكتشاف الطريق البحري شرق غرب شجع المهاجرين غير الشرعيين علي التركيز علي الجزائر وفي عام 2007 احصيت 1550 عملية منهم 6988 أجنبي تم إيقافهم بما يعادل ارتفاع بنسبة 2 % علي مستوى العمليات ونسبة 13 %علي مستوى الأشخاص الأجانب المقبوض عليهم.

وهذا بالإضافة إلي أن مدن أقصي الجنوب تعد المرحلة الأولي للمهاجرين الأفارقة ومدن الساحل الغربي ومدن الشرق هي المعنية بالخصوص بهذه الظاهرة، كما أنها الوجهة المفضلة نظرا لقرب المسافة بينها وبين السواحل الاسبانية والايطالية وحتى العاصمة لم تسلم من استعمالها كمنطقة عبور.

لكن منذ أن اخذ جهاز المراقبة الاسباني العمل بجدية، بالخصوص بعد أحداث مليلة غير المهاجرون غير الشرعيين وجهاتهم، واتخذوا من طريق السنيغال للوصول إلي جزر الكناري حيث شهد هذا الطريق الكثير من أحداث الغرق للقوارب التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيون، فضلا عن ذلك هي رحلة عبور البلد من الجنوب إلي الشمال مرورا بعين صالح وغرداية قبل الوصول إلي وهران وتلمسان، ويتكفل

المهربون بنقل الأشخاص إلي المغرب للوصول إلي اسبانيا وذلك بالمرور عبر مليلة.

أما المتجهين إلي ايطاليا فالرحلة تبدأ من جانت ثم المرور إلي ليبيا للوصول إلي ايطاليا، إضافة إلي ذلك فان مسالة الهجرة ازدادت رغم المخاطر والحوادث المتعلقة بالغرق والموت في أعالي البحار[13]، وتشير إحصائيات أجهزة الأمن في الجزائر أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ارتفعت بنسبة 50 مابين 2006. 2007 وهذا يعود للارتفاع المستمر للهجرة غير الشرعية لعدة أسباب وعوامل نذكر منها:

- إن الأفراد يتنقلون من منطقة إلي أخري حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلي المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة لرفع مستوى معيشتهم

- وجود تباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الإفريقية والدول الأوروبية.

- الهجرة رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي وكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدي الأفراد.

ولتوضيح الفارق بين الجزائر كأنموذج وبعض الدول الاتحاد الأوروبي التي تشهد معظم الهجرة الجزائرية، اهمها فرنسا،اسبانيا وايطاليا وذلك اعتمادا على عدد السكان والناتج الوطني الخام ومعدل الدخل الفردي وفيما يلي نقدم جدولا يتضمن مقارنة بين الجزائر وفرنسا وإسبانيا وايطاليا[14]:

الناتج الوطني الخام ومتوسط الدخل الفردي حسب تقرير البنك الدولي لسنة 1999

الدولة	عدد السكان بالمليون	الناتج الوطني الخام لكل فرد بالدولار الامريكي	الناتج الوطني الخام بالمليون دولار امريكي
فرنسا	58.607	22.210	1.541.630
الجزائر	29.313	4.250	43.927
الفرق	29.244	17.960	1.497.703
إسبانيا	39323	569637	15690
الجزائر	29313	43927	4250
الفرق	1001	52571	1144
إيطاليا	57523	1160444	20100
الجزائر	29313	43927	4250
الفرق	2821	1116517	1585

ومن الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية نجد البطالة التي تنهك كاهل الدول مصدر هذه الهجرة وتعد البطالة اليوم أحد السمات الأساسية لاقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، لكن حدتها في دول العالم الثالث تزداد أكثر منها في الدول المتقدمة، ففي الجزائر ارتفعت نسبة البطالة لدى الحاصلين على شهادات التعليم العالي ارتفعت مابين سنتي 1990 و1997 من 8.4 % إلي 20.5 % في الجزائر، ويمكن مقارنة مستوي البطالة في خمس دول متوسطية لمعرفة مستوى دفع البطالة للهجرة غير الشرعية حسب الاتي:

الدولة	فرنسا	ايطاليا	اسبانيا	الجزائر	المغرب
نسبة البطالة	11.6	12.3	22.7	22.3	29.9
المعدل			15.33		26.1

عن تقرير البنك الدولي لسنة 1999

التحديات الديمغرافية: تحدث الهجرة في مجالين مختلفين ديمغرافيا، أحدهما يعرف بزيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني، والسكن يعرف إختلالات تتمثل خاصة في ارتفاع نسبة الشيخوخة بالمقارنة مع نسبة الشباب.

ففي الدول المتقدمة عرف النمو السكاني تباطؤا منذ الخمسينيات، أما الدول النامية فقد عرفت تزايد في فترة الخمسينات والسبعينات ثم بدأ بالتراجع لكن ليس بنفس الحدة.

إن النمو الديمغرافي السريع والكبير جدا في الجزائر لم يسايره النمو الاقتصادي حيث يعتبر العامل الرئيسي في إحداث انفجار سكاني، وأزمة اقتصادية لانعدام فرص العمل وانتشار البطالة بحيث تقدر نسبة البطالة في الجزائر إلي 23.7 % حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [15].

توقعات الأمم المتحدة لسكان الجزائر في 2025

البلد	عددالسكان سنة 997مليون نسمة	عدد السكان المتوقع لسنة 2025	الزيادة السكانية بمليون نسمة
الجزائر	28.774	47.322	18.548

إن الفرق بين الشمال والجنوب في مسألة النمو الديمغرافي تبدو واضحة وجلية وهي آخذة في التطور والاستمرار.

3 ـ انعكاسات الهجرة غير الشرعية وكيفية مجابهتها:

يعد عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد الأفراد والجماعات، سواء بسبب انتماءهم العرقي أو الديني أو السياسي ، أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة والتي تجبر الأفراد علي النزوح من المناطق غير الآمنة إلى الأخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه اسم هجرة الاضطرار أو اللجوء السياسي[16]، حيث أن المعارضة السياسية وعلي رأسها الإسلاميون في الجزائر وجدت في أوروبا ملجأ خصبا أي هجرة عدد لا بأس به من الجزائريين خلال عشر سنوات من الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية كانت انعكاساتها السلبية ليس علي الجزائر فقط بل حتى على الدول المستقبلة لهذه العناصر المهاجرة، والمتمثلة أساسا في دول شمال المتوسط الواقعة جنوب القارة الأوروبية، فبغض النظر عن عملية العبور الخطرة التي يقوم بها المهاجرون السريون ، من تعرض للموت

والفقدان أو السجن إلا أن كلها تبقى أقل خطورة ، بالنظر إلى الجانب الصحي الذي يترتب على وجود هؤلاء الأشخاص في الجزائر وفي المدن التي يتم منها العبور كما هو الحال في مدينة تمنراست، والتي تشير الأرقام إلى وجود نسبة مرتفعة من الأمراض، التي ينقلها هؤلاء المهاجرون كمرض فقدان المناعة المكتسب مثلا، إضافة إلى عدم التوازن أو ارتفاع الكثافة السكانية، إلى جانب تهريب البضائع والتزوير والتهريب بكل أنواعه، كذلك محاذاة الساحل الذي يعتبر أكبر سوق لتهريب الأسلحة والذخيرة يشكل خطر أمني حقيقي خصوصا بعد التحالف بين المهربين والجماعات الإرهابية.

إن التركيز علي الجزائر كمسئول علي الإخفاق في الإدارة المحكمة لملف الهجرة غير الشرعية غير منطقي وغير مقبول، ذلك لان بلد مثل الجزائر لا يمكنها مجابهة هاته الظاهرة المعقدة بمفردها حتى أن الاتحاد الأوروبي لم يصل لوضع الآليات الملائمة والناجعة لمواجهة الظاهرة[17]، إضافة إلى أن سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة تتميز بالانتقائية حيث تقوم بتشجيع هجرة الأدمغة بما يخدم مصالح دوله ويعمل على عرقلة الهجرة العادية ، مما شجع على بروز مافيا تهريب المهاجرين غير الشرعيين وأدى إلي ارتفاع عدد الضحايا من المهاجرين غير الشرعيين.

ومن الانعكاسات السلبية للظاهرة على الجزائر أنها كانت سببا في تدهور معايير تقدير الجهد والموهبة في كثير من المؤسسات المتصلة بالتعليم والبحث العلمي، إضافة إلي أن هجرة الأدمغة أدى إلي نقص الكوادر العلمية المؤهلة لقيادة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي لاشك انه كان سببا في عجز المؤسسات التعليمية الجامعية ومراكز البحث العلمي الجامعي عن تبني برامج إستراتيجية للتطوير والتحديث.

إن الهجرة غير الشرعية أخذت منحنى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، إذ أن الدول المتقدمة أصبحت تتخوف من تدفق آلاف المهاجرين غير الشرعيين إلى ضفافها بشتى الطرق، لذا فان الهجرة غير الشرعية تشكل خطرا على استقرار الدول ونموها نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات [18].

وعليه فان الدول الأوروبية اعترفت بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في تحديد علاقتها مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وخلق مجال للتعاون ضمن إطار يسمح بمجابهة هذه الظاهرة عن طريق التعاون من أجل تخفيف وطأتها، بواسطة برامج مختلفة من بينها إعداد برامج التأهيل المهني والمساعدة وخلق فرص العمل وغيرها[19].

ويبقى برنامج العمل لخمس سنوات الذي أقرته قمة برشلونة في عام 2005 بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الاورومتوسطية، قابلا للتطبيق بما جاء في فصله الرابع الذي وردت فيه قضية الهجرة غير الشرعية وكيفية معالجتها، وقد استمرت اللقاءات التشاورية والتنسيقية من أجل تطويق والحد من الظاهرة.

خاتمة:

بعد استعراضنا لكل ما تعلق بالهجرة غير الشرعية، خاصة من حيث المفهوم والتوصيف كظاهرة استقطبت الكثير من الاهتمام سواء من قبل الدارسين والباحثين أو من جانب الدول والحكومات والأنظمة السياسية، سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة التي عانت كثيرا من تداعياتها وانعكاساتها، هذه الظاهرة التي أدت إلي إضعاف كيانات الدول المتخلفة وضاقت بها ذرعا الدول المتقدمة، وعليه فإنها أثرت بشكل مباشر علي البني البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وأفرغت دول المصدر من قدراتها البشرية وبقيت قدراتها المادية دون استغلال وتطوير، وعليه فان دول المصدر كان عليها اتخاذ جملة من التدابير والسياسات الناجعة من اجل الحد منها، خاصة عن طريق إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية من شانها استقطاب الشباب وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة، خاصة عن طريق برامج ناجعة ذات بعد تطويري وتنموي، وهذا لامناص من الانفتاح السياسي علي القوى السياسية والمجتمع المدني وأيضا لابد من التحكم في أساليب الرقابة والإدارة.

أما من جانب الدول المتقدمة فلابد لها من أن تلعب دورا أكثر انسجاما مع مصالح الدول المتخلفة، عن طريق مساعدتها علي إحداث برامج تنموية واقتصادية واستثمارية تستطيع استقبال جموع الشباب، التي تعاني التهميش والبطالة والإقصاء كما يجب عليها أيضا الكف على استغلال هذه الدول والتدخل في سياساتها الوطنية من اجل خدمة مصالحها، ودعم الأنظمة الفاسدة التي غذت هذه الوضعية المأساوية حيث من شان هذه الإجراءات أن تؤدي إلي تخفيف حدة تحديات هذه الظاهرة الخطيرة والآفة الفتاكة بقوة المجتمعات وبناة مستقبلها.

الهوامش:

1 - عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، ط1،القاهرة:مركز الحضارة العربية 2003، ص 1.

2 - نفس المرجع، ص 15.

3 - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، جـ 7،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994،ص67

4 - غالية بن زيوش «الهجرة والتعاون الاورومتوسطي منذ السبعينات « رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2005،ص14

5 - عبد اللطيف محمود، مرجع سابق، ص 119.

6 - خليل حسين، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد، ط1،بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006، ص420.

7 - نفس المرجع السابق،ص 421.

8 - عمران أبو حجلة، حالات الفوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة،ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997،ص36.

9 - عمان الحسن محمد نور، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث نقلا عن الديوان المركزي لمكافحة الهجرة السرية، ب د ت.

10 - خليل حسن، مرجع سابق، ص 422.

11 - غالية بن زيوش، مرجع سابق، ص 14.

12 - زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين في الحركة الوطنية الجزائرية،

سلسلة الدراسات التاريخية، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974،ص 13.

13 – سليمان الرياش وآخرون، الأزمة الجزائرية والخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص 157.

14 – نفس المرجع، ص 159.

15 – الجزائر والأمن في المتوسط، مداخلات الملتقى الدولي يومي 29و30أفريل 2008، الجزائر:جامعة منتوري، قسنطينة 2008، ص 256.

16 – المكتب الدولي للعمل، تقرير حول العمل في العالم، 2000، ص 298.

17 ـ غالية بن زيوش، مرجع سابق، ص 17.

18 – فؤاد جدو، الهجرة السرية الأسباب وإستراتيجيات مواجهتها، جريدة العالم الاستراتيجي: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008 ص 10.

19 – عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية، إشارة للبلدان المغاربية، تونس:كلية الاقتصاد، جامعة صفاقص،2003ص320.